المُستقبلُ العَرَبيّ

السنة 43 تشرين الأول/أكتوبر 2020

العدد 500

أسئلة المستقبل العربي

(عدد خاص)

مركز دراسات الوحدة العربية

دور فاق التوقعات في ما أُنجز منه.. وما يُنتظر إنجازه

وحيد عبد المجيد(*)

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

حين أُصدر عدد مجلة **المستقبل العربي** الأول في أيلول/سبتمبر 1978، لم يكن متصورًا أنها ستؤدي الدور الكبير الذي اضطلعت به في نشر المعرفة، ومعالجة القضايا العربية وما يتعلق بها بموضوعية وشجاعة، وإدارة حوار بنّاء تتباين خلفيات المشاركين فيه، وتختلف اتجاهاتهم، ولكن الإيمان بالعروبة يجمعهم. كانت الساحة العربية تعجّ بمجلات ومطبوعات شهرية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال **دراسات عربية**، و**قضايا عربية**.

ولكن **المستقبل العربي** بدت منذ عددها الأول مختلفة. وعندما نتأمل اليوم بداياتها، بعد نحو 42 عامًا، و500 عدد لم يتأخر أي منها عن موعده، يبدو لنا أكثر من أي وقت مضى أنها تميَّزت بانطلاقها من رؤية واضحة لأوضاع الأمة وقضاياها، والاهتمام بمستقبلها.

كانت آفاق المستقبل مفتوحة أمام العرب المرفوعة رؤوسهم حينئذ بفعل نصر حققوه بتضامنهم على عدوهم التاريخي، حين كانوا مُجمعين على ذلك، بعد هزيمتين مؤلمتين ما زالوا يدفعون ثمنهما حتى اليوم.

وضع استخدام النفط سلاحًا في تلك الحرب، للمرة الأولى والأخيرة، الوطن العربي على خريطة العالم، في لحظة كان لدى بعض بلدانه ما يؤهلها لتحقيق تقدم اقتصادي، مثل العراق والجزائر. فقد عدّتهما الأمم المتحدة عام 1974 ضمن البلدان المرشحة لتحقيق قفزة اقتصادية كبيرة وسريعة. أسرعت أوروبا في ذلك الوقت إلى فتح حوار مع العرب، اعتقادًا بأنهم في طريقهم إلى أن يصبحوا قوة عالمية كبيرة، بل كان هناك من يظن أنهم صاروا كذلك فعلاً، بعد تضامنهم في حرب 1973. ولكن سرعان ما اكتشف الأوروبيون أنهم واهمون، إذ عادت الخلافات التي كانت قد توارت وراء دخان حرب انتظرتها الشعوب العربية ست سنوات، فأعادوا النظر في طريقة تعاملهم مع حكومات ظنوا أنها رأت ثمرة تضامنها واستوعبت الدرس. كما ضُيِّعت الفرصة التي كانت متاحة

(*) البريد الإلكتروني: wwahied8@gmail.com.

في العراق والجزائر لتحقيق نجاح اقتصادي يضيف إلى إمكانات العرب، بخلاف باقي البلدان التي توقعت الأمم المتحدة أن تحقق هذا النجاح، وكان نحو نصفها في جنوب شرق آسيا.

وحتى النصر، الذي كان وراء تفاؤل بمستقبل الأمة رافق إصدار **المستقبل العربي**، لم ينجُ من هذا التراجع السريع. فلم يمضِ عامان على إصدارها حتى أسفر المنهج السياسي الذي اتُبع في إدارة نتائج حرب 1973 عن تقزيم هذه النتائج، بدل تعظيمها، وبدء الاتجاه نحو تفريغ الصراع العربي–الإسرائيلي من محتواه، وفتح الطريق أمام الكيان الذي زُرع في قلب الأمة لتوطيد أركانه، مع فتح شهيته لابتلاع الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام 1967 بعد أول اعتراف عربي له بما احتله عام 1948ـ1949.

غير أن تغيُّر الظروف، التي أُصدرت فيها **المستقبل العربي**، بهذه السرعة، لم يؤثر في منهجها، الذي جمع عددًا كبيرًا من الأكاديميين والمثقفين ومسؤولين سابقين حولها، بل أدى إلى تزايد التمسك به سبيلاً لمقاومة الإحباط الناتج من محن توالت على الأمة في الحقبة التالية، عبر تقديم أفكار ورؤى متجددة، وطرح مشاريع للمستقبل، وإدارة حوار في العمق حول القضايا الأساسية والأولويات القومية في مؤتمرات ولقاءات وندوات نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، وكان من بينها ندوات **المستقبل العربي** التي شارك فيها مئات من المهمومين بقضايا الأمة. ونُظم عدد معتبر من هذه الندوات في مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة خلال الفترة التي تولى فيها كاتب السطور مهمة إدارته في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

ليس هذا إلا نزرًا يسيرًا مما ساهمت به **المستقبل العربي** في رفع مستوى الوعي بقضايا الأمة، والتحديات التي تواجهها، وتقديم معرفة بأوضاع العرب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، لا السياسية فقط، وهو ما شكل أحد عوامل تميّزها على مدى تاريخها. غير أن القضايا السياسية شغلت مساحة أكبر من غيرها بطبيعة الحال، لأنها بقيت المؤشر الرئيس أو الأول لأوضاع الأمة، والعامل الأساسي الذي أدى إلى تبديد الإمكانات الكبيرة التي توافرت لبلدانها سواء من مواردها الطبيعية أو قدراتها البشرية أو القوة الناعمة في مجتمعاتها. وقد تبددت تلك الإمكانات بفعل عوامل لعل أهمها طبيعة أنظمة الحكم التي هيمنت على السلطة في هذه البلدان، واحتكارها السلطة، وجمودها، وانحيازها في الأغلب الأعمّ، وباستثناءات محدودة، إلى الفئات والشرائح الأكثر ثراء، وحرصها على البقاء في مواقعها بأي ثمن يُدفع من قوت شعوبها وكرامة أمتها.

كثيرة القضايا السياسية، أو ذات الطابع السياسي، التي تفرض نفسها اليوم علينا نحن العرب، وتتطلب تحليلاً عميقًا وحوارًا جادًا نثق بأن **المستقبل العربي** تستطيع إنجازهما برغم صعوبة الظروف، وتسارع الأحداث، واختلاط الأوراق، وتوسع رقعة الإحباط.

من بين هذه القضايا اثنتان ربما تستحقان إعطاءهما أولوية متقدمة في هذا المجال. **أولاهما** العلاقات التي صارت معقدة بين البلدان العربية، وجيرانها سواء الموجودين في المنطقة عبر التاريخ، أو المفروضين عليها والمزروعين فيها. و**الثانية** الانقسامات السياسية–الفكرية التي كان لها أكبر الأثر في هزيمة بعض ثورات الربيع العربي أمام القوى المضادة لها، أو دخولها في طريق مسدودة نتيجة اندلاع حروب داخلية، وستبقى ما لم يمكن تجاوزها عائقًا أمام أي تحول ديمقراطي لا بديل منه لإطلاق الطاقات الضرورية لبناء النهضة وطنيًا وقوميًا.

أولاً: العلاقات «المُعقدة» بين العرب وجيرانهم

«مُعقدة» وصف دبلوماسي لما آلت إليه علاقات العرب مع جيرانهم. عدو العرب التاريخي، الذي فُرض عُنوّة في منطقتهم، وَفَرض عليهم حروبًا ومعارك عسكرية وسياسية وثقافية استنزفت بلدانًا كانت مؤهلة لقيادة الأمة نحو نهضتها المعطلة، صار صديقًا لعدد متزايد منهم. تُقام العلاقات معه، ويُحتفى بها أحيانًا، في ما يُطلق عليه تطبيعًا، وما هو كذلك، لأنه غير طبيعي، بل مناقض لطبائع الأمور.

وجيران العرب التاريخيون الذين عاشوا معهم قرونًا، وتجمعهم بهم قواسم مشتركة، هم الآن أعداء ألدّاء لغير قليل من حكومات البلدان العربية.

إلى أي مدى تستطيع أنظمة حكم عربية تناصب إيران أو تركيا، أو كلتيهما، العداء في مواجهة ما تُعدّه تهديدًا لها، أو لبلدانها، الاعتماد على دولة عظمى ثبت أنها تتخلى عن حلفائها في أول منعطف؟

والأهم من اتخاذ مواقف سياسية تجاه هذا الوضع «المُعقد»، يتعيّن أن نسعى إلى تحليله موضوعيًا، وفهم المسار الذي أدى إليه. لا تحب حكومات البلدان العربية مراجعة سياساتها وممارساتها، وربما تكره مثل هذه المراجعة لأنها تضعها أمام ما لا ترغب في الإقرار به. غير أن إجراء مراجعة موضوعية لسياسات البلدان العربية، التي تشكو حكوماتها من تمدُّد نفوذ كل من إيران وتركيا، ويرى بعضها في إسرائيل عونًا لها في مواجهتهما أو تطمح إلى ذلك، يُعيدنا إلى ما ترتب على بقاء أنظمة حكم في السلطة لفترات طويلة، فتشيخ ويصيبها الترهل والجمود، ويؤثر رؤوسها وأركانها القعود في مقاعدهم الوثيرة، أو لا يقدرون على النهوض لملء الفراغ الذي أتاح ذلك التمدد في مهده.

وقفت أنظمة حكم عربية يُزعجها اليوم تمدد النفوذين الإيراني والتركي موقف المتفرج على أدوار كل من طهران وأنقرة في المنطقة. بدأ توسع الدور الإيراني في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، أو بُعيده بقليل، لملء فراغ نتج من «استقالة» أنظمة حكم عربية من مسؤولياتها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. وازداد هذا التوسع عقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بعد أن اكتفت أنظمة حكم عربية تخشى هذا التوسع الآن بإصدار بضع بيانات، ثم خلدت إلى الصمت، ووقفت موقف المتفرج على تغيير جوهري يحدث في هذا البلد العربي، وكأنه يبعد منها آلاف الأميال. تصرفت هذه الأنظمة كما لو أن التغيير الذي بدأ في العراق عقب الغزو لا يعنيها، ولا يتطلب حضورها للتأثير في اتجاهه على الأقل لتفادي تمدد نفوذ إيران الذي اكتشفت بعد ذلك أنه يمثل خطرًا عليها.

وتكرر الخطأ بطريقة أخرى، وفي سياق مختلف، عندما بدأت ملامح تحويل الثورة الربيعية في سورية إلى حرب أهلية ساهم بعض هذه الأنظمة في إذكاء نيرانها كل بأسلوبه ووفق ما تصور أنها مصلحته ثم أدرك متأخرًا كالمعتاد أنها لم تكن كذلك.

وبرغم أن بدايات توسع النفوذ التركي كانت أقل وضوحًا في تلك المرحلة، لم يكن صعبًا تبين ملامحها سواء الخشنة في سياسة أنقرة تجاه الموارد المائية المشتركة مع كل من سورية والعراق، أو الناعمة في سياستها التي سُميت «تصفير المشاكل» وتضمنت دعم حضورها في عدد متزايد من البلدان العربية عبر أدواتها التجارية والاقتصادية والفنية «الدرامية»، قبل أن تتحول تلك السياسة إلى «توسيع المشاكل» ويزداد الاعتماد على القوة الخشنة.

ساهمت بعض هذه الأنظمة المستبدة في تعميق الانقسامات الإثنية تحت السطح عبر تخويف مكونات المجتمعات بعضها من بعض بطرائق متنوعة، ضمن وسائل توطيد الهيمنة على السلطة والاستمرار فيها من دون إزعاج.

كان «نادي الحكام العرب» في سُباتٍ عميق، على هذا النحو، عندما بدأ التمدد في نفوذ كل من إيران وتركيا. وما كان لهذا التمدد أن يستمر، ويزداد، لولا انكفاء أنظمة حكم عربية، وتخليها عن مسؤولياتها الإقليمية، فتحركت كل من إيران وتركيا لملء الفراغ. واكتشفت تلك الأنظمة متأخرةً أنهما يمثلان تهديدًا فلجأ بعضها إلى الولايات المتحدة، ثم إلى إسرائيل، لمعاونتها في مواجهته.

ويثير هذا النهج في التعاطي مع كل من إيران وتركيا في ناحية، وإسرائيل في ناحية ثانية، أسئلة كبيرة منها على سبيل المثال:

- هل يمكن تصحيح أخطاء ارتكبتها أنظمة حكم عربية، وأدت إلى تمدد نفوذ كل من إيران وتركيا في المنطقة، من دون مراجعة السياسات التي خلقت فراغًا حدث فيه هذا التمدد؟
- إلى أي مدى تستطيع أنظمة حكم عربية تناصب إيران أو تركيا، أو كلتيهما، العداء في مواجهة ما تُعدّه تهديدًا لها، أو لبلدانها، الاعتماد على دولة عظمى ثبت أنها تتخلى عن حلفائها في أول منعطف؟
- هل يُحقق «التطبيع» مع إسرائيل ما تهدف إليه أنظمة حكم عربية تسعى لتغيير ميزان القوى مع إيران أو تركيا أو كلتيهما لمصلحتها، أم يؤدي إلى تزايد الخلل في هذا الميزان لمصلحتهما؟
- كيف تتصرف أنظمة حكم عربية تعتمد على الولايات المتحدة في مواجهة إيران في حال خسارة رئيسها الحالي الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وتبني جو بايدن وإدارته سياسة مختلفة بدرجة أو بأخرى؟

ثانيًا: الانقسامات السياسية ـ الفكرية وتداعياتها الكارثية

خطفت الصراعات الإثنية، سواء الدينية، أو المذهبية، أو العرقية وغيرها مما له دلالة على هوية معينة، بعد انفجارها في عدد من البلدان العربية في بداية العقد الماضي، الأنظار من انقسامات سياسية وفكرية يُفترض أن تحظى بالأولوية، لأنها الأكثر أهمية وخطرًا، فضلاً عن أن حلها يوفر فرصة لمعالجة تلك الصراعات التي بقيت كامنة تحت أسطح أنظمة حكم مستبدة كان معظمها شديد القسوة، فمنع ظهورها من طريق نشر الخوف والهلع في أوساط فئات المجتمع

المختلفة. كما ساهمت بعض هذه الأنظمة المستبدة في تعميق الانقسامات الإثنية تحت السطح عبر تخويف مكونات المجتمعات بعضها من بعض بطرائق متنوعة، ضمن وسائل توطيد الهيمنة على السلطة والاستمرار فيها من دون إزعاج، والزعم في الوقت نفسه أن الوضع مستقر تمام الاستقرار ما دام سطح المجتمع هادئًا، وما دام البركان الموجود تحت هذا السطح لا يفور ويقذف حممه إلى أعلى.

وكان طبيعيًا أن يفور هذا البركان في كل بلد عربي بقي خامدًا فيه تحت سطح القمع والقهر فور إزالة هذا السطح سواء في ثورات الربيع العربي، أو عقب إسقاط نظام صدام حسين خلال الغزو الأمريكي عام 2003؛ فقد انفجرت الصراعات الإثنية التي ما كان لها أن تبلغ هذا المبلغ إلا في غياب الديمقراطية، التي يوجد ضمن آلياتها ما يتيح تحويل التفاعلات بين مكونات المجتمعات المنقسمة إثنيًا من الصراع إلى التعاون على قاعدة المواطنة والمساواة، عندما تكون ديمقراطية حقيقية تنتج من توافق سياسي داخلي، وليس من غزو أجنبي أو تدخل خارجي.

يبدو ضروريًا إعادة وضع قضية الانقسامات السياسية-الفكرية في بؤرة الاهتمام، وفي مقدمتها الصراع بين أحزاب وجماعات الإسلام السياسي في ناحية، والأحزاب والجماعات العلمانية أو المدنية في الناحية الثانية، لدراسة العوامل التي أدت إلى تفاقمها ووصولها إلى المستوى الذي أضاع فرصة فريدة لبناء نظام ديمقراطي.

ومن طبائع الأمور أن تطغى صراعات مسلحة محتدمة على غيرها، فينحسر الاهتمام بما عداها، وأن يقل بالتالي الاهتمام بالانقسامات السياسية-الفكرية التي لم تكن آثارها الكارثية أقل من تلك المترتبة على الصدامات الإثنية في الوطن العربي، برغم أن حل تلك الانقسامات هو السبيل إلى علاقات طبيعية أو سوية بين مكونات المجتمعات المنقسمة إثنيًا.

لذلك، يبدو ضروريًا إعادة وضع قضية الانقسامات السياسية-الفكرية في بؤرة الاهتمام، وفي مقدمتها الصراع بين أحزاب وجماعات الإسلام السياسي في ناحية، والأحزاب والجماعات العلمانية أو المدنية في الناحية الثانية، لدراسة العوامل التي أدت إلى تفاقمها ووصولها إلى المستوى الذي أضاع فرصة فريدة لبناء نظام ديمقراطي وُضعت ركائزه الأولى في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011، ولكنه لم يتحمل ثقل الصراعات التي احتدمت بين قوى الإسلام السياسي والاتجاهات العلمانية أو المدنية.

وربما يُعاد إنتاج هذا الإخفاق في تونس، بل سيكون تكراره أكيدًا بسبب استمرار الصراع الناتج من الانقسام السياسي-الفكري على الخطوط نفسها «الدينية-العلمانية»، والعجز عن إجراء أي حوار جاد، وتنامي حالة عدم الثقة بين المنقسمين، وغياب الشعور بالمسؤولية لدى نُخب يقع على عاتقها إنقاذ التجربة الديمقراطية الوحيدة التي بقيت، فضلاً عمّا يبدو أنه تفضيل بعض أطراف الصراع التضحية بهذه التجربة بدلاً من التفاعل الإيجابي مع خصومها. وهذا بخلاف الباب الذي

صار مفتوحًا لتدخل من يقلقهم أي تحول ديمقراطي قريب منهم، ويبحثون عن أي مدخل ينفذون منه لإحباط هذا التحول.

خطر الانقسامات السياسية والفكرية على مستقبل الأمة، إذًا، كبير، من دون أن يقلل هذا أهمية الانقسامات الإثنية. ولكن في ترتيب الأولويات، تأتي الانقسامات السياسية والفكرية في المرتبة الأولى، لأن معالجتها شرط لا بديل منه لفتح الطريق الموصد أمام الديمقراطية، وإنهاء ما يسميه البعض «الاستثناء العربي». فلا استثناء هنالك، ولا خروج عن المألوف، بل يوجد خلل جسيم في العلاقات بين مكونات الخريطة السياسية في البلدان العربية التي وصل فيها الانقسام السياسي والفكري إلى المدى الذي جعله عائقًا أمام تحول ديمقراطي، ومانعًا من بناء التوافق (Consensus) بين النُخب المنقسمة لعجزها عن التفاهم على تنازلات متبادلة أمكن الوصول إليها في دول أخرى كثيرة، في بدايات انتقالها إلى الديمقراطية.

ونظرًا إلى أهمية مسألة بناء التوافق بين نُخب منقسمة سياسيًا وفكريًا، صارت موضوعًا أساسيًا في دراسات السياسة المقارنة (Comparative Politics)، منذ أن أصدر روبرت دال عام 1971 كتابه، الذي صار مشهورًا **الحكم التعددي** (Oligarchy) عن جامعة يال الأمريكية، وقدم فيه أطروحته عن أهمية التوافق بين أطراف سياسية مختلفة لبناء نظام ديمقراطي في ظروف ربما لا تكون مواتية له، وتُوزع فيه السلطة في البداية بطريقة تلقى قبولاً لديها، في إطار التزام متبادل بالمحافظة على هذا النظام وحل الخلافات من طريق الحوار والتفاهم لتجديد التوافق العام أو حمايته.

تتطلب المساهمة في وضع حد للانقسامات بين الأحزاب والجماعات السياسية، وبخاصة بين قوى الإسلام السياسي والقوى العلمانية ـ المدنية، التصدي لأسئلة تبحث عن إجابات يمكن أن تساعد على إيجاد مداخل لمعالجة هذه الانقسامات، ووضع الأساس اللازم لبناء توافقات.

وتُعنى أدبيات التوافق العام بدور النُخب السياسية التي تستطيع تجاوز الخلافات التي تفصل بينها، من طريق حوار بناء يقود إلى توافق عام على مقومات نظام ديمقراطي يصبح مرغوبًا فيه لديها في لحظة معينة، وبخاصة عندما تقتنع بأن استمرار التطاحن بينها ليس مفيدًا لأي منها، ويجد الجميع أنهم يخسرون من جراء تواصل الانقسام، وأن التنازل عن بعض تطلعاتهم أفضل أو أقل سوءًا من صدام لا طائل من ورائه.

تجاوز الانقسام، وتجسير الفجوة، إذًا، ممكن بين الأحزاب والجماعات السياسية المتناحرة في بلدان عربية يحول هذا التناحر دون بناء ديمقراطية لازمة لنهضتها وانخراطها في مشروع نهوضي عربي شامل تتوافر إمكاناته رؤيويًا، وواقعيًا أيضًا، بدرجات متفاوتة في بلدان الأمة، ولكن تنقصه أنظمة حكم تستطيع الاضطلاع به معتمدة على مجتمعات مدنية حرة ومواطنين تُطلق طاقاتهم البناءة والمبدعة بعد تحريرهم من وصاية ترسخ ثقافة أن «المواطن» الصالح هو من لا يفكر أو

يُبدع بحرية، أي ذلك الذي يضع رقيبًا في داخله طول الوقت، ولا يفعل إلا ما يُطلب منه، أو يكف عن أي فعل على الإطلاق.

وتتطلب المساهمة في وضع حد للانقسامات بين الأحزاب والجماعات السياسية، وبخاصة بين قوى الإسلام السياسي والقوى العلمانية-المدنية، التصدي لأسئلة تبحث عن إجابات يمكن أن تساعد على إيجاد مداخل لمعالجة هذه الانقسامات، ووضع الأساس اللازم لبناء توافقات. ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال:

- إلى أي مدى تختلف مصادر الانقسام الديني-العلماني، بعد خبرة ثورات الربيع العربي، عن المصادر التاريخية لهذا الانقسام؟
- لماذا أخفقت المشاريع التي طُرحت في الحقبة بين ثمانينيات القرن الماضي والعقد الأول في القرن الحالي، وبُعيد ثورات الربيع العربي، لتحقيق توافقات وبناء الثقة لفتح الطريق أمام بناء الديمقراطية في بعض البلدان العربية؟
- هل يعود رسوخ الانقسامات السياسية والفكرية حتى الآن إلى عوامل موضوعية مثل ضآلة المراحل التي حدث فيها انفتاح سياسي في بعض البلدان العربية، وهو ما حال دون تراكم ثقافة ديمقراطية، أم إلى ظروف ذاتية من نوع وجود خلل في التكوين السياسي والفكري لقادة الأحزاب والجماعات السياسية؟
- كيف نُقوِّم تجربة المؤتمر القومي- الإسلامي، ولماذا لم تُستثمر للسعي إلى الحد من الانقسام بين قوى الإسلام السياسي والقوى المدنية، وهل بُذلت جهود في هذا الاتجاه وأخفقت، أم اكتُفي بالاتفاق على بيانات عامة في نهاية دورات هذا المؤتمر؟ □